العدد 2038 - السنة السابعة
الاربعاء 25 صفر 1436 - الموافق 17 ديسمبر 2014
Wednesday 17 December 2014 - No.2038 - 7th Year

قال ان التنظيم يتعرض لضربات تشبه «ضرب المطرقة» ... ولكن الحرب عليه ستطول

أوباما يتعهد بالقضاء على «داعش» ... وتنسيق مغربي - إسباني يسقط خلية لتجنيد «مجاهدات»

عواصم – «وكالات» : قدم الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، صورة جريئة للحرب التي يخوضها الجيش الأمريكي والتحالف الدولي ضد تنظيم داعش، إذ قال إن التنظيم يتعرض لضربات تشبه "الضرب بالمطرقة" ولكنه توقع معركة طويلة في ظل بعض المكاسب التي سجلها المسلحون مؤخرًا.

مواقف أوباما جاءت في لقاء عقده مع جنود بقاعدة نيوجيرسي الجوية الأمريكية، حيث تحدث أمام طائرة شحن عسكرية عملاقة من طراز "سي 130".

قائلاً: "أمريكا تواصل نهج توجيه ضربات كضربات المطرقة لأولئك الإرهابيين عبر تدمير طرق الإمداد وتعطيل بنية شبكات القيادة والسيطرة."

وأضاف أوباما: "لقد كسرنا اندفاع داعش وأرغمنا التنظيم على الانكفاء إلى الدفاع.. قد يعتقدون أن بوسعهم تحقيق بعض الانتصارات السريعة، ولكن ذراعنا طويلة ولا يمكن أن نستسلم.. انتم تهددون أمريكا ولا يمكن أن يكون لكم أي ملجأ آمن. سنجدكم ونتخلص منكم وسيسير العالم قدمًا من دونكم كما سار بعد أن ترك من قبلكم من الإرهابيين والطغاة".

وعلى صعيد غير بعيد عن الحرب على الارهاب اعلنت وزارة الداخلية الاسبانية عن اعتقال سبعة اشخاص الثلاثاء في اسبانيا والمغرب في اطار تحقيق حول تجنيد نساء لارسالهن الى سوريا والعراق للانضمام الى تنظيم "الدولة الاسلامية".

وتم اعتقال اربع نساء احداهن قاصر وثلاثة رجال في برشلونة وجيبي سبتة ومليلية الاسبانيين وكذلك في مدينة الفنيدق المغربية على مسافة كيلومترين من سبتة، بحسب ما افاد المصدر في بيان.

واضاف البيان ان العملية جرت بالتعاون مع مديرية مراقبة التراب الوطني المغربي.

وجاء في البيان ان جميع الموقوفين متهمون بانهم عناصر في شبكة لتجنيد نساء وارسالهن الى الجبهة السورية العراقية لتنظيم "الدولة الاسلامية" مشيرا الى ان المداهمات كانت لا تزال جارية صباح الثلاثاء. وبحسب بيان لوزارة الداخلية المغربية، تضمن المعلومات نفسها، فإن "هذه العملية، التي تدخل في إطار العمليات الاستباقية لمواجهة التهديدات الإرهابية، تمت بتعاون وثيق مع المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وبتنسيق مع المصالح الأمنية الإسبانية".

واضاف البيان ان "افراد هذه الخلية لهم ارتباطات مع بعض القادة الميدانيين المغاربة ب+الدولة الإسلامية+، والذين يخططون للقيام باعتداءات إرهابية داخل المملكة" مؤكدا انه "سيتم تقديم المشتبه فيهم إلى العدالة فور انتهاء البحث الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة".

وكان السفير الاسباني في العراق خوسيه ماريا فيري دي لا بينا اعلن في منتصف نوفمبر خلال مؤتمر حول الحركة الجهادية وتنظيم الدولة الاسلامية، ان حوالى مئة اسباني انضموا الى صفوف "ميليشيات جهادية" في مناطق النزاع في العراق وسوريا.

ويبقى هذا الرقم متدنيا بالمقارنة مع مئات الجهاديين الفرنسيين والبريطانيين والالمان، غير انه يثير قلق مدريد لا سيما وانه يطاول جيبي سبتة ومليلية التابعين لسيادتها في المغرب واللذين يتحدر منهما معظم الجهاديين الاسبان.

وفي اغسطس تم توقيف فتاة في ال14 من العمر في سبتة.

وقال المتحدث باسم شرطة سبتة روبرتو فرانكا مؤخرا لوكالة فرانس برس "تلقينا 15 شكوى بداعي الاختفاء قدمتها عائلات في سبتة تتعلق تسعة منها بسكان من سبتة بينهم امرأتان احداهما قاصر وستة مغاربة".

هذا وقضت الخميس الماضي غرفة الجنايات الابتدائية المكلفة بقضايا الإرهاب في مدينة سلا المجاورة للعاصمة الرباط، بالحبس ثلاث سنوات مع النفاذ لافراد مجموعة مكونة من سبعة متهمين جرت محاكمتهم في قضايا لها علاقة بالإرهاب.

وجرت محاكمة السبعة بتهم "تكوين عصابة لإعداد وارتكاب أفعال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام، والانتماء إلى جماعة دينية محظورة، وعقد اجتماعات عمومية بدون ترخيص". وبحسب ما أوردته وكالة الأنباء الرسمية المغربية، فإن هؤلاء جرت محاكمتهم "لكونهم سافروا إلى سوريا للانضمام إلى تنظيمات إرهابية وخضعوا لتدريبات عسكرية".

باراك اوباما متحدثا الى جنوده في قاعدة نيوجيرسي الجوية

من أنصار مرسي بتهمة مهاجمة واحراق مجمع محاكم الإسماعيلية

مصر : إحالة 312 إلى القضاء العسكري ... وسفارة بريطانيا تستأنف عملها

القاهرة – وكالات : احالت النيابة العامة في مصر مجموعة جديدة من 312 شخصا من مناصري الرئيس الإسلامي المعزول محمد مرسي للقضاء العسكري بتهمة مهاجمة مبنى حكومي واشعال النيران به عام 2013، حسب ما افادت مصادر قضائية الثلاثاء.

والمحالون متهمون باحراق مجمع محاكم محافظة الإسماعيلية الواقعة شمال شرق البلاد على قناة السويس.

وقالت المصادر القضائية لوكالة فرانس برس ان المتهمين جرى احالتهم للقضاء العسكري في وقت متأخر من مساء الاثنين وانهم يواجهون اتهامات ب«ارتكاب اعمال شغب والتجمهر واحراق سيارات شرطة وممتلكات عامة والتعدي على رجال الشرطة والجيش» خلال اعمال عنف وقعت في الإسماعيلية في 14 اغسطس 2013 ردا على فض قوات الامن في اليوم نفسه اعتصامين كبيرين لانصار مرسي في القاهرة ما اسفر عن مقتل اكثر من 700 شخص.

وشهد ذلك اليوم احداث عنف كبيرة ودامية عبر البلاد ومقتل عشرات من افراد الامن ومهاجمة عدد من اقسام الشرطة ومقار المحافظات كما قتل ايضا عشرات من المتظاهرين المناصرين لمرسي في الاشتباكات التي صاحبت احداث العنف تلك. ويحال المدنيون المتهمون بمهاجمة منشآت الدولة في مصر الى محاكمات عسكرية بموجب قانون جديد اصدره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي نهاية اكتوبر الفائت.

وقبل هذا القانون، كان من سلطة الجيش احالة المدنيين المتهمين بجرائم ضد عسكريين او منشآت عسكرية او ضد الجيش عموما الى القضاء العسكري، لكن القانون الجديد يوسع من سلطاته اذ يعتبر كل المؤسسات الحكومية والتابعة للدولة بمثابة «منشآت عسكرية».

ومنذ ان اطاح الجيش، الذي كان السيسي قائده حينذاك، مرسي في يوليو 2013، تشهد مصر سلسلة من الهجمات المسلحة التي يشنها متشددون جهاديون ضد قوات الامن اودت بحياة المئات.

ومنذ شهور عدة تتعرض منشآت مثل ابراج ومحطات الكهرباء لهجمات متكررة تتهم السلطات انصار جماعة الاخوان المسلمين التي صنفتها «تنظيما ارهابيا» بالوقوف خلفها.

وفي 13 ديسمبر الفائت، احيل 438 اسلاميا لمحاكمات عسكرية مماثلة بتهم قتل ثلاثة رجال شرطة وخمسة مدنيين وحرق مبان حكومية في محافظة المنيا «جنوب» ومحافظة البحيرة في دلتا النيل شمال البلاد. وقبلها، احيل خمسة طلاب في جامعة الازهر الاسلامية لمحاكمة عسكرية في نوفمبر الماضي لاتهامهم «باحراق جزء من مبنى كلية الهندسة في جامعة الازهر ومنع الموظفين من تادية عملهم ومواجهة قوات الامن بالقوة والانضمام الى جماعة ارهابية» في اعمال شغب وقعت في كانون الثاني/يناير الفائت. واثار توسيع اختصاص القضاء العسكري غضب المنظمات الحقوقية في مصر والتي تنتقد احالة المدنيين للقضاء العسكري وتدعو لمحاكمتهم امام القضاء المدني. وخضع الاف من المصريين لمحاكمات عسكرية بعد الاطاحة بالرئيس المصري الاسبق حسني مبارك في العام 2011 خلال مرحلة انتقالية قادها الجيش وامتدت حتى انتخاب محمد مرسي في منتصف 2012.

ومنذ عزل مرسي، تشن السلطات المصرية حملة واسعة على انصاره خلفت في الاجمال نحو 1400 قتيل واكثر من 15 الف سجين على راسهم قيادات الصفين الاول والثاني في جماعة الاخوان المسلمين الذين يحاكمون باتهامات مختلفة.

ومرسي نفسه ملاحق حاليا في ثلاث قضايا بتهم التحريض على قتل متظاهرين معارضين له و«التخابر مع قوى خارجية» والفرار من السجن في مطلع 2011. وهي اتهامات تصل عقوباتها الى الاعدام. وصدرت بالفعل احكام بالاعدام على اكثر من 400 من انصار الاخوان المسلمين في محاكمات معظمها جماعية وسريعة ولكنها احكام غير نهائية اذ يقضي القانون المصري باحالة كل احكام الاعدام الى محكمة النقض وهي المحكمة العليا في القضاء الجنائي.

وتثير هذه المحاكمات الجماعية باستمرار انتقادات عنيفة من المنظمات الحقوقية الدولية التي تعتبر انها لا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة.

وعلى صعيد منفصل اعلنت السفارة البريطانية في القاهرة الثلاثاء استئناف تقديم خدماتها العامة بالكامل بعد «حل المسائل الأمنية المتعلقة بمبنى السفارة» بعد تسعة ايام على تعليق عملها لاسباب امنية دون اعطاء مزيد من التفاصيل. وكانت بريطانيا علقت خدماتها العامة في 7 ديسمبر «لاسباب امنية». وجاء قرار تعليق الخدمات وسط تزايد هجمات الاسلاميين في مصر ودعوة تنظيم الدولة الاسلامية للجماعات التابعة له الى استهداف المصالح الغربية في دولها. وقالت السفارة في بيان الثلاثاء «استأنفت السفارة البريطانية في القاهرة خدماتها العامة اليوم الثلاثاء 16 ديسمبر، بعد حل المسائل الأمنية المتعلقة بمبنى السفارة بالتعاون مع الحكومة المصرية».

ويقع مقر السفارة البريطانية بجوار مبنى السفارة الاميركية في حي غاردن سيتي بوسط القاهرة، وكذلك مبنى السفارة الكندية التي لا تزال خدماتها معلقة، في منطقة تضم العديد من المصالح الحكومية المصرية وعلى رأسها مقر الحكومة والبرلمان وعدد من السفارات.

واثنى وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند على التعاون المصري لاعادة فتح السفارة في القاهرة دون اعطاء مزيد من الايضاحات.

ونقل بيان السفارة عن هاموند قوله «إنه من دواعي سروري أن نستأنف السفارة البريطانية في القاهرة خدماتها العامة بالكامل اليوم. وأعرب عن امتناني للتعاون الوثيق من قبل الحكومة المصرية الذي جعل هذا الأمر ممكنا».

من جانبه، قال السفير البريطاني لدى مصر جون كاسن «إنه بفضل التعاون الحيوي الذي قدّمته الحكومة المصرية استأنفنا اليوم «الثلاثاء» الخدمات العامة بالكامل في السفارة البريطانية في القاهرة». لكن السفارة الكندية المجاورة في القاهرة لم تستأنف عملها بعد.

جانب من تظاهرة لانصار محمد مرسي

الأمم المتحدة : حصيلة ضحايا النزاع تتخطي عتبة الـ200 ألف قتيل

سوريا : النظام يكثف غاراته على ريف أدلب

الموت والحزن يخيمان على الشعب السوري

عواصم – وكالات : اكدت تقارير صحافية من سوريا امس سقوط قتلى وجرحى من المدنيين في غارات مكثفة شنها الطيران السوري على مناطق إستراتيجية سيطرت عليها المعارضة امس الاول بريف إدلب، وعلى قرى وبلدات دير الزور.

وقال مراسلون إن الطيران السوري نفذ عدة غارات على المناطق القريبة من معسكري وادي الضيف والحامدية اللذين أعلنت المعارضة المسلحة سيطرتها عليهما أمس.

وفي السياق نفسه قالت الجبهة الإسلامية في بيانها على شبكة الإنترنت إن مقاتليها قتلوا أكثر من 15 من قوات النظام السوري، في كمين نصبته لجنود النظام عند محاولتهم الفرار من قرية معر حطاط بريف إدلب الجنوبي.

وفي بيان منفصل اوردت الجبهة الإسلامية انها دمرت آليات تابعة لجيش النظام في محيط بلدة خان شيخون.

وتأتي هذه التطورات بعد ساعات من إعلان المعارضة السورية المسلحة سيطرتها الكاملة على معسكري وادي الضيف والحامدية في ريف إدلب الجنوبي بعد معركة بدأتها الأحد.

وأدى ذلك إلى إحكام قبضتها على قرى وحواجز عسكرية أخرى في ريف إدلب بينها معر حطاط. وشارك في الهجوم على المعسكرين مقاتلون من حركة أحرار الشام وجبهة النصرة وفصائل أخرى.

وفي شرقي البلاد قال ناشطون إن 26 مدنيا على الأقل قتلوا وجُرح عدد آخر جراء غارات جوية شنها طيران النظام السوري على قرى وبلدات في ريف دير الزور الشرقي.

وأوضح ناشطون أن عشرة أشخاص قتلوا في منطقة خشام، بينهم سبعة أطفال وامرأتان، وقتل 11 في منطقة الطابية إضافة إلى خمسة في مدينة موحسن بينهم أطفال، حيث وصل عدد غارات النظام السوري على دير الزور إلى أكثر من 15 غارة.

في الأثناء، اندلعت اشتباكات متقطعة بين مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وقوات النظام في محيط مطار دير الزور العسكري.

وأغار طيران التحالف الدولي على الأراضي الزراعية المحيطة بمدينة البوكمال الحدودية مع العراق في ريف دير الزور الشرقي.

وفي تطور آخر، أقرت ما تعرف باللجان الشعبية والشبيحة الموالية للنظام بالإفراج عن ستين امرأة وأربعة رجال من مدينتي الرستن وتلبيسة بريف حمص الشمالي، بعد احتجازهم ثلاثة أيام على طريق السلمية حماة، وفق سوريا مباشر.

وعلى صعيد غير بعيد رفعت الأمم المتحدة تقديراتها لعدد القتلى في سوريا منذ مارس 2011 إلى مائتي ألف بدلا من مائة ألف في فبراير الماضي، فضلا عن نحو خمسة ملايين طفل بحاجة إلى مساعدة عاجلة.. وفي هذه الأثناء جدد مجلس الأمن مطالبته بوقف القتال بين النظام وكتائب المعارضة المسلحة.

وقالت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فاليري آموس في جلسة لمجلس الأمن أمس الاثنين حول الأوضاع الإنسانية في سوريا، إن النظام السوري والمعارضة ينتهكان القانون الدولي الإنساني.

وأشارت إلى تواتر تقارير عديدة تفيد بتزايد «أعمال العنف الجنسي منذ يوليو/تموز» الماضي، وناشدت أعضاء المجلس مجددا «التأكد من تجاوب طرفي الصراع وامتثالهما للقرارين 2165 و2139»، بشأن إيصال المساعدات الإنسانية.

واتهمت المسؤولة الأممية الحكومة السورية باستخدام البراميل المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، وبشكل خاص في حلب وحماة وإدلب وريف دمشق ودير الزور ومناطق أخرى، وذلك خلال الأشهر الخمسة الأولى بعد القرار 2139، مضيفة أن منظمة هيومن رايتس ووتش وثقت أكثر من 650 موقعا رئيسيا لحقت بها أضرار نتيجة استخدام البراميل المتفجرة.

وأشارت إلى أن جماعات المعارضة المسلحة ومن وصفتها بالمنظمات الإرهابية أيضا استخدمت الأسلحة المتفجرة –بما في ذلك قذائف الهاون والسيارات المفخخة– في المناطق المأهولة بالسكان، وقتلت المدنيين.

وقالت آموس إن طرفي النزاع مستمران في استخدام الحصار كسلاح في الحرب، وكذا عرقلة المساعدات الأساسية مثل الغذاء والأدوية، مشيرة إلى أن عدد المحاصرين من قبل القوات الحكومية يصل حاليا إلى نحو 185.5 ألف شخص، في حين تحاصر جماعات المعارضة حوالي 26 ألف شخص آخرين».

وفي هذه الأثناء، جدد مجلس الأمن الدولي مطالبته النظام السوري وقوات المعارضة المسلحة بإنهاء الصراع بينهما، مؤكدا أن «الحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة» في سوريا.

وفي تصريحات للصحفيين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك مساء الاثنين، قال الرئيس الدوري لمجلس الأمن السفير شريف محمد زيني –مندوب تشاد الدائم لدى الأمم المتحدة– إن «أعضاء مجلس الأمن طالبوا طرفي الصراع في سوريا بوضع نهاية للنزاع بينهما».

في جلسة غاب عنها رئيسها وشهدت انسحاباً لوزرائه

اليمن : البرلمان يؤجل منح حكومة بحاح الثقة ...إلى اليوم

صنعاء – «وكالات» : قالت تقارير صحافية من صنعاء إن الحكومة اليمنية انسحبت من جلسة البرلمان بعدما رفض نواب المؤتمر الشعبي العام منحها الثقة، وتم تأجيل الجلسة إلى اليوم الأربعاء.

وقال مراسلون إن الجلسة التي كانت مخصصة لمنح الثقة للحكومة لم تستمر أكثر من ربع ساعة، وقد غاب عنها رئيس الحكومة خالد بحاح، مشيرا إلى حصول مفاوضات قبل انعقاد الجلسة لم يتم فيها التوصل إلى حل.

وأكد المراسلون أن نواب المؤتمرالشعبي اشترطوا أن تلتزم حكومة بحاح بعدم التعامل مع القرارات الأخيرة التي أصدرها مجلس الأمن بفرض عقوبات على الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح مقابل منحها الثقة.

وقال النائب في البرلمان زيد الهاشمي لوكالة الأناضول إن رئيس المجلس يحيى الراعي قرأ بيانا قصيرا أوضح فيه أنه يتعذر عقد جلسة اليوم، دون إبداء أسباب واضحة لذلك، في حين أشار إلى مواصلة المجلس عقد جلساته اليوم الأربعاء، مضيفا أن الوزراء قرروا الانسحاب من الجلسة بعد الإعلان عن تعذر عقدها وتأجيلها.

وكانت الحكومة اليمنية الجديدة قدّمت برنامجها العام إلى مجلس النواب خلال جلسة 8 ديسمبر الجاري، وهي تنتظر الحصول على ثقة البرلمان –الذي يهيمن عليه نواب المؤتمر الشعبي– من أجل البدء في مزاولة مهامها وفقا للدستور اليمني.

ورفضت جماعة الحوثي حكومة بحاح وطالبت بتعديل تشكيلتها بحجة أنها تضم «فاسدين» وتخالف اتفاق السلم والشراكة المبرم يوم 21 سبتمبر الماضي.

كما أعلن حزب المؤتمر الشعبي سحب أعضائه منها احتجاجا على ما اعتبره دعما من الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي للعقوبات الدولية على الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح.

وقال رئيس كتلة حزب المؤتمر الشعبي العام سلطان البركاني للصحافيين إن «اقدام أجهزة الأمن على اغلاق مقر الحزب في عدن قد لا تخدم الحكومة وتشبه عملية اغلاق قناة اليمن اليوم قبل عدة أشهر».

ويشير بذلك الى اغلاق القناة التابعة لصالح في اطار صراع بين الرئيس السابق والرئيس الحالي عبدربه منصور هادي، وهو ايضا من قياديي حزب المؤتمر.

وبالتزامن مع ذلك، دخل الى مدينة تعز، كبرى المدن في جنوب غرب اليمن، مئات المسلحين الحوثيين وادوا شعائرهم الخاصة في احد مساجد المدينة السنية، وذلك بشكل غير مسبوق.

ودخل المسلحون الشيعة الى المدينة بحجة تشييع جثمان احد الضباط القريبين منهم.

وهو اول دخول مسلح للحوثيين الى تعز التي اكدت قياداتها المحلية رفض دخول المسلحين اليها.

وكان الحوثيون سيطروا في 21 سبتمبر على صنعاء وتوسعوا باتجاه الغرب والجنوب، لاسيما نحو الحديدة على البحر الاحمر، ومنطقة دراع بمحافظة البيضاء.